

Distr.: General
30 November 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية
للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين
الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ
الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات
الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من مؤسسة الدراسات والبحوث المعنية بالمرأة، وهي منظمة غير
حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

140113 140113 12-62327X (A)



البيان

ثمة دلائل قوية تشير إلى أن العنف ضد المرأة عامل رئيسي في "تأنيث" انتشار فيروس نقص المناعة البشرية انتشاراً وبائياً على الصعيد العالمي. إذ تواجه النساء والفتيات اللائي تعرضن لعنف جنساني، لا سيما عنف العشير، درجة من درجات خطر اكتساب ذلك الفيروس أشد مما يتعرض لها الغير. وتتفاعل أوجه اللامساواة الجنسية المتولدة عن عدم توازن القوى في العلاقات الحميمة والأسرية والاجتماعية مع متغيرات أخرى، من قبيل العمر والدخل والتعليم والانتماء الإثني والتوجه الجنسي، بحيث تفاقم إخضاع النساء وتعرضهن للعنف الجنساني والإكراه وفيروس نقص المناعة البشرية. وعلى سبيل المثال، فإن التهديد بالعنف واستعماله والإكراه عوامل تقلل من قدرة المرأة على إقناع شريكها باستخدام الواقي الذكري أو قدرتها على رفض الجماع حتى في إطار العلاقات الحميمة. وهذه المخاطر التي تواجهها النساء والفتيات تزداد بفعل زيادة ضعف مناعتها البيولوجية إزاء الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية عن طريق الانتقال بالعلاقة الجنسية.

والعنف الجنساني ليس مجرد سبب لإصابة النساء بالفيروس المذكور ولكنه أيضاً نتيجة، حيث تتعرض النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية أكثر من غيرهن لمثل هذا النوع من العنف في أحوالهن العائلية والاجتماعية، حيث يواجهن مستويات إضافية من الوصم والتمييز بسبب نوعهن الجنساني وبسبب كمية المضادات في المصل لديهن.

ونتيجة لهذه العوامل المتداخلة، تتحمل النساء والفتيات عبء وبائين توأمين هما العنف الجنساني وفيروس نقص المناعة البشرية، وكلاهما يؤثر على قدرتهن على ممارسة حقوقهن، بما فيها الحق في الحصول على أعلى مستويات الصحة الممكن تحقيقها. والصلة بين هذين الوفاين لا يمكن إنكارها، ولا تزال آثار الصلة المتبادلة بينهما تهدد أرواح ملايين النساء والفتيات في شتى أرجاء العالم.

ويتفاقم تأثير كل من العنف الموجه ضد المرأة وفيروس نقص المناعة البشرية بفعل عدم كفاية الخدمات وعدم حماية الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية؛ والقوانين العقابية أو التمييزية التي تؤثر سلباً على النساء ومن يعانين من فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛ والمعايير الاجتماعية والاجتماعية التي تُقر اللامساواة الجنسية وإخضاع النساء؛ وأشكال التمييز المتعددة التي تواجهها النساء والفتيات بسبب أوضاعهن الاقتصادية وانتماءاتهن الإثنية وطبيعتهم الجنسية وعوامل أخرى.

ورغم ازدياد الاهتمام بتمكين المرأة، بما في ذلك الحاجة إلى معالجة التشابك بين العنف ضد المرأة وفيروس نقص المناعة البشرية، تواجه البرمجة في هذين المجالين نقصاً مزمنياً في التمويل المقدم من الحكومات والوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف والجهات المانحة الكبرى، التي تترع حتى الآن إلى معالجة كل من الموضوعين على حدة وبدرجة غير كافية. وهذا يمثل عقبة رئيسية تحول دون إعمال حقوق المرأة وتوفير الصحة لها.

وعملاً على تطبيق نهج شاملة قائمة على الحقوق تستهدف اتقاء كافة أشكال العنف الجنساني وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والقضاء عليها في صفوف النساء والفتيات، نحث الحكومات والمانحين على اتخاذ التدابير التالية:

(أ) زيادة حجم الاستثمارات والموارد المخصصة للبرامج الفعالة الموجهة لتمكين النساء والفتيات، واتقاء كافة أشكال العنف في صفوف النساء والفتيات وفيروس نقص المناعة البشرية، والقضاء على تلك الأشكال وعلى ذلك الفيروس؛

(ب) اتخاذ إجراءات ملموسة لمعالجة شاملة للمحددات الاجتماعية المتشابكة التي تزيد من ضعف مناعة النساء والفتيات أمام الأوبئة المتلازمة، التي من قبيل الفقر وخضوع النساء للرجال والقواعد الاجتماعية التي تعزز اللامساواة بين الجنسين؛

(ج) ضمان توفير حزمة أساسية مؤلفة من اتقاء العنف وخدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية للنساء والفتيات، بما في ذلك رصد العنف ضد النساء، وبروتوكولات رعاية للناجيات من شتى أشكال العنف، وإمكانية الحصول على المعالجة الوقائية اللاحقة فيما بعد التعرض عملاً على منع الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، ومنع الحمل في حالات الطوارئ، والإجهاض الآمن؛

(د) إعداد بروتوكولات رعاية شاملة لصالح ضحايا العنف بكافة أشكاله، بما فيه العنف الجنسي. ويجب أن تكفل هذه البروتوكولات التقييم والدعم القانونيين والاجتماعيين؛

(هـ) يجب أن تصبح الأنشطة الرامية إلى اتقاء العنف ضد المرأة وإلى توفير الرعاية والدعم لضحايا ذلك العنف جزءاً أساسياً من التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وهذا يتضمن كفالة خدمات شاملة للجميع تستهدف معالجة احتياجات النساء والفتيات طوال العمر، لضمان الحماية التامة لحقوقهن الإنسانية، بما فيها الحقوق الجنسية والإنجابية والحق في التمتع بحياة خالية من كافة أشكال العنف والإكراه والوصم والتمييز؛

(و) إنشاء وتقوية الآليات التي تستهدف إنشاء سجل موحد للمعلومات المتعلقة بالعنف ضد المرأة على الصعيد الوطني، بما في ذلك صلته بفيروس نقص المناعة البشرية، عملاً

على توليد سياسات فعالة قائمة على الأدلة تعالج هذا الوباء وتشابكه مع فيروس نقص المناعة البشرية في أوساط النساء والفتيات؛

(ز) ضمان تمام تمتع النساء والفتيات كافة بالمعلومات والتثقيف المتعلقين بفيروس نقص المناعة البشرية والعنف ضد المرأة والتشابك بينهما، بما في ذلك التثقيف الجنسي الشامل، في مجالات آمنة ذات طابع تمكيني، في المدارس وخارجها على السواء؛

(ح) تعزيز اشتراك النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية اشتراكاً معقولاً وحقوق كافة المنظمات والشبكات النسائية فيما يختص بإبلاغ اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة وما يتصل بها من عمليات قائمة على الصعيدين الوطني والدولي. وهذا سيساعد على معالجة قضايا شاملة، من قبيل الصلة بين العنف ضد المرأة وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية في أوساط النساء والفتيات، وهي القضايا التي غالباً ما لا يتناولها أحد.